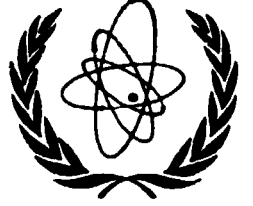


INF



INFCIRC/489
18 October 1995
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرة اعلامية

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وردت من البعثة الدائمة لأستراليا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- ١- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تلقى المدير العام رسالة من البعثة الدائمة لأستراليا مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ماقلة اليه فيها البيان الصادر عن رئيس وزراء أستراليا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن "التجربة النووية الفرنسية الثانية".
- ٢- وبناء على طلب البعثة الدائمة لأستراليا يعمم هذا البيان على الدول الأعضاء في الوكالة بقصد اطلاعها عليه.

الملحق

بيان صادر عن معالي بول كيتنغ رئيس وزراء أستراليا بشأن التجربة النووية الفرنسية الثانية

أعرب عن أسفي للتجربة النووية الأخيرة التي أجرتها فرنسا في موقع فانجاتوفا. فالتجربة تتجاهل القضب البديهي الذي عبر عنه المجتمع الدولي حيال التجربة الأولى التي أجرتها الحكومة الفرنسية ويزيد من الاحساس بالقضب لدى بلدان المنطقة نتيجة لاستمرار هذه التجارب.

ان هذا القرار يتنافى مع المنطق السليم. وقد ألحق المزيد من الضرر بسمعة فرنسا الطيبة في هذه المنطقة وفي العالم أجمع. كما تتعارض هذه التجربة مع رغبات ٧١٪ من الفرنسيين الذين يطالبون الحكومة الفرنسية بوقف تجاربها النووية في هذه المنطقة.

ان جهود أستراليا للضغط على الحكومة الفرنسية لحملها على التخلي عن برنامج تجاربها لن تتوقف أو يعتريها الضعف الى أن تصفي الحكومة الفرنسية الى الرسالة الواضحة الموجهة اليها من أمم العالم قاطبة بأن تتخلي عن برنامج تجاربها النووية. وستواصل حملتنا بالهمة نفسها الى أن تتوقف جميع التجارب.

ولا تقبل الحكومة الأسترالية ما يقال من أن التجارب النووية ضرورية للأغراض التي ذكرتها الحكومة الفرنسية - أي لحماية أمن فرنسا الوطني، وضمان أمان الرادع النووي الفرنسي وتطوير تكنولوجيا المحاكاة. ويجب على الحكومة الفرنسية أن تستكشف بوجه أكمل البدائل التقنية التي تغنيها عن اجراء مزيد من التجارب.

لقد عجزت الحكومة الفرنسية أن تطرح على نفسها السؤال التالي: هل سيتسامح الفرنسيون ازاء تجارب نووية كهذه لو أجريت فوق الأرض الفرنسية نفسها؟ من الواضح أنهم لن يتسامحوا تجاه أمر كهذا. ويجب على الحكومة الفرنسية أن تولي منطقة جنوب المحيط الهادئ احتراماً لا يقل عن احترامها للأرض الفرنسية نفسها.

وتؤيد أستراليا تأييداً كاملاً البيان الصادر عن ملتقى جنوب المحيط الهادئ الذي انعقد أخيراً ودعا فرنسا الى:

أن تكف عن اجراء مزيد من التجارب في المنطقة وأن تغلق المرافق المتصلة بها، باستثناء تلك التي تقتضيها مستلزمات الرصد البيئي مستقبلاً؛

وأن تقبل المسؤولية كاملة دون سواها عن أي آثار عكسية ناجمة عن تجاربها هذه على بيئة المحيط الهادئ وشعبه؛

وأن تتيح للمجتمع الدولي الاطلاع على كافة البيانات العلمية التي في حوزتها ومعاينة مواقع التجارب ذاتها حتى يتسنى اجراء تقييم مستقل وشامل لما يترتب عليها من مخاطر؛

وأن توقع وتصادق على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية.

ان هذه الاجراءات هي وحدها الكفيلة بأن تبرهن على أن فرنسا تعامل بجدية التزاماتها تجاه بلدان واقعة في منطقتنا تسعى فرنسا الى اقامة علاقات طيبة معها. واذا كانت فرنسا لا تستطيع حتى الموافقة على الطلبات المعقولة لبلدان المنطقة بالاطلاع على البيانات العلمية في هذا الصدد. فانها تظهر بذلك عدم اكترائها بمصالح مجتمع جنوب المحيط الهادئ.

لقد قطعت أستراليا شوطا بعيدا في مفاوضاتها مع بلدان تشاطرها الآراء لطرح قرار على الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة، يكون بمثابة بيان شديد اللهجة تعبيرا عن المعارضة الدولية للتجارب النووية، ويدعو الى التوقف فورا عن اجراء تجارب كهذه. وسيعتمد هذا القرار على قرارات وبيانات مماثلة صدرت عن برلمانات العديد من الأمم في العالم أجمع، وعن منظمات دولية كالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن تجمعات اقليمية، من ضمنها ملتقى جنوب المحيط الهادئ والملتقى الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا يترك أمام الحكومة الفرنسية مجالا للشك في مدى اتساع نطاق المعارضة لتجاربها النووية.

وسنواصل تقديم التسهيلات للقيام بحملات اعلامية والصلات بين الشعبين الاسترالي والفرنسي لكي نجعل الأساس الذي يستند اليه الأستراليون في معارضة برنامج التجارب وحدة مشاعرهم مضموما في فرنسا.

ان استدعاء السفير الفرنسي في أستراليا، وما أعلنته فرنسا من أنها ستوقع في ١٩٩٦ على معاهدة لحظر التجارب النووية الشامل حقا، وايحاءاتها بأنه من الممكن تخفيض عدد التجارب، هي في مجموعها دلائل على تأثير حملتنا. وستزداد مع كل تجربة جديدة تجريها فرنسا التكاليف المباشرة والطويلة الأجل التي ستتحملها.

كانبيرا

٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥